



محضر اجتماع مجلس الجامعة

27 أبريل 2007

عقد مجلس جامعة محمد الخامس – أكدال اجتماعا يوم الجمعة 27 أبريل 2007 بقاعة الاجتماعات بكلية العلوم تحت رئاسة السيد رئيس الجامعة الأستاذ حفيظ بوطالب جوطي. وخصص هذا الاجتماع لدراسة نقط جدول الأعمال التالية:

- مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2007؛

- أعمال اللجان؛

- مختلفات.

حضر الاجتماع كل من السيدات والسادة : حفيظ بوطالب جوطي ومحمد بريان ووائل بنجلون وإدريس بوعامي وأحمد الحسيني ومحمد غاشي ولحسن والحاج ولحسن باهي والبشير الجعيدي وعبد السلام الداثمي ومحمد داكي وعبد الرحمان نونح وأحمد أخصاص وعبد الله أديب وعبد الكبير بلاوشو وعزيز الطاهير ومحمد السعيدي ومحمد جمال الدين صباني ومحمد صدقي وكمال الكتاني والعربي امهين والحسن ودغيري وحسن بوفلجة وعبد الله تاشفينت وعبد العزيز لحميلي والحبيب العزوزي وعمرو حموش ومحمد منيار وعبد السلام فراوي وياسر نداء ومحمد حومين وحسبية الدار ومليكة المكاوي.

واعتذر عن الحضور : السيدة أمامة عواد والسيدان إدريس اعبيزة وعمر الدراجي.

وتغيب عن الاجتماع كل من السادة : عمر البحرأوي وعبد الكبير برقية وعبد الله اكديرة ومصطفى بكوري ومحمد بن عبد الخالق ونور الدين بنمخلوف ومحمد الديوري والطاهر الفلاي وعبد العالي ودغيري.

وافتح السيد الرئيس اجتماع مجلس الجامعة بالترحيب بالسادة الأعضاء الحاضرين في الاجتماع ثم تلا نقط جدول الأعمال.

ونزولا عند رغبته، أعطى السيد الرئيس الكلمة لأحد الأعضاء الذي طرح سؤالاً حول العلاقة الموجودة بين ميزانيتي الاستثمار والتسيير (الخاضعة قبل كل شيء لقرار الوزارة)، ملتصاً بإعادة النظر في هذه الأخيرة قبل التصويت على الاثنين معاً، ومطالباً بإضافة مناقشة ميزانية التسيير كنقطة لجدول أعمال هذا الاجتماع.

وبهذا الخصوص ذكر السيد الرئيس أن ميزانية التسيير قد سبق مناقشتها والمصادقة عليها. وطلب من أعضاء المجلس ما إذا كانوا يرغبون في إعادة مناقشة ميزانية التسيير، فكانت نتيجة التصويت لصالح عدم إعادة مناقشة هذه الميزانية مرة ثانية. وسجل تحفظ السيد عبد الكبير بلاوشو.

مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2007

وفي بداية النقطة الأولى من جدول الأعمال، ذكر السيد الرئيس بالرسالة التي توصلت بها الجامعة من الوزارة الوصية، والتي تتضمن ميزانية الاستثمار لسنة 2007 وهي ميزانية تقدر بسبعة وعشرين مليون وأربعة آلاف درهم موزعة حسب خانات خاصة (أنظر التفاصيل في الجدول المرفق). وقد بلغ السيد الرئيس للسيد الوزير في لقاء سابق استياء السادة الأساتذة الباحثين بخصوص التسهيم الذي طال ميزانية الاستثمار. وبعد نقاش مع السيد الوزير وعد هذا الأخير بأن ميزانية الاستثمار لن تسهم مستقبلاً. فهذه الميزانية أثارت قلق جميع المؤسسات سواء من حيث ضعف مقدارها أو من حيث توزيعها بين المؤسسات. كما أن سمة التسهيم التي طبعت الميزانية جعلتها تفتقر إلى المرونة وتتسم بصعوبة في التطبيق بالإضافة إلى كونها تمس في العمق مبدأ الاستقلال الذاتي للجامعة.

وفي هذا الصدد، أوضح السيد الرئيس أن ميزانية الاستثمار قد نوقشت من طرف مجلس التدبير الذي كان أمام ثلاثة خيارات:

✓ إما إعادة النظر فيها؛

✓ أو رفضها؛

✓ أو قبولها مع وضع قواعد مهيكلة ومحددة في توزيعها مستقبلا.

وقد تبني مجلس التدبير الخيار الأخير مع تكوين لجنة تسهر على دراسة النقط التالية:

❖ أولويات واحتياجات المؤسسات؛

❖ انسجام المؤسسات؛

❖ إعداد الميزانيات الجزئية والكلية مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وطلبات

كل مؤسسة على حدة (أنظر محضر اجتماع مجلس التدبير بتاريخ 11 أبريل 2007).

وسيعرض كل هذا على مجلس الجامعة لتحضير ميزانية أكثر واقعية وأكثر قدرة على حل المشاكل التي تعوق تطور جامعتنا.

بعد ذلك، أوضح السيد الرئيس أن ميزانية الاستثمار قد ارتفعت من اثني عشر مليون درهم سنة 2001 إلى سبعة وعشرين مليون سنة 2007. كما أضاف أن كل المتبقي من ميزانية 2006 سيضاف للمؤسسات التي يخصها في ميزانية 2007. فالمتبقي لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مثلا هو 1.700.000.00 درهم والمتبقي للمدرسة العليا للتكنولوجيا هو 600.000.00 درهم (أنظر الجدول).

وجوابا على تساؤل أحد ممثلي المدرسة المحمدية للمهندسين، أوضح السيد الرئيس أن المقدار الزائد عن التقديرات الأصلية لإتمام أشغال بناء الجناح الأول للدخالية الجديدة للمدرسة المحمدية للمهندسين وقدره 440.296.00 درهم قد أخذ من ميزانية الاستثمار الخاصة برئاسة الجامعة. وهكذا تكون الميزانية الإجمالية للاستثمار هي 27 مليون درهم تضاف إليها 13 مليون درهم الخاصة بالإعانات أي ما قدره 40 مليون درهم.

وأوضح السيد الرئيس كذلك أن توزيع الميزانية من طرف الوزارة جاء بناء على طلبات رؤساء المؤسسات الجامعية التي عملت رئاسة الجامعة على توجيهها إلى هذه الوزارة.

وفي سياق الحديث عن المدرسة المحمدية للمهندسين، أشار السيد مدير المدرسة إلى أن أساتذة المؤسسة قد انخرطوا في الإصلاح، شأهم في ذلك شأن باقي المؤسسات، رغم أن خريجي المدرسة لم يكونوا يعانون من البطالة. كما تمت الإشارة كذلك إلى عدم كفاية الميزانية المخصصة للمؤسسة

وركودها في وقت تجد فيه المدرسة نفسها مطالبة بالمساهمة في تكوين 10 000 مهندس في أفق سنة 2010 بالإضافة إلى تقنيين ومهندسين آخرين في إطار عملية الأفشورينغ، علما بأن معظم تجهيزات المختبرات قديمة وأخرى مهملة يرجع تاريخ اقتنائها إلى عدة عقود. وبخصوص الأفشورينغ وتكوين 10 000 مهندس، أضاف السيد مدير المدرسة أن مجموعة من المؤسسات التابعة لوزارات أخرى تمت مراجعتها والأخذ برأيها في الموضوع، الأمر الذي لم يحصل بالنسبة للمدرسة المحمدية للمهندسين. كما حظيت هذه المؤسسات بمناصب مالية (أزيد من 17 بالنسبة لبعضها) بالإضافة إلى ميزانيات ضخمة. وقد طلب من السيد الرئيس تبليغ كل هذه النقط والمشاكل إلى السيد الوزير.

وقدم السيد مدير المدرسة توضيحات أخرى بخصوص ميزانية المدرسة، حيث أعلن أن داخلية المؤسسة تلتهم لوحدها قسما وافرا من هذه الميزانية، وذلك سعيا نحو توفير أحسن الظروف للطلبة (مثلا 8 مليون درهم من بين 21 مليون درهم ما بين 2003 و2004). أما بالنسبة لهذه السنة، فتهيبى مطعم المدرسة قد جاء مسهما في الميزانية.

وفيما يتعلق بالمعهد العلمي، سرد السيد مدير بعض المشاكل التي تعترض مؤسسته مثل حفظ وتسجيل بعض المواقع التي هي من الموروث التاريخي للمعهد كموقع إفران مثلا، والتي هي محل طمع من قبل عدة جهات. وهناك أيضا مشكل تمويل بعض عمليات تهيئة مرافق المعهد (الكهرباء، الأترنت...) والتي تعتبر ضرورية للقيام بالمهام التي تم الالتزام بها في إطار الاتفاقيات، مثل الاتفاقية التي حصل بموجبها المعهد على أجهزة رقمية في السيسمولوجيا.

وللمزيد من الوضوح في الميزانية، طلب السادة الأعضاء من السيد الرئيس إعطاء تعليماته للمسؤولين عن الشؤون المالية برئاسة الجامعة قصد إعادة النظر في طريقة تقديم الميزانية. ومن أجل إضافة خانة خاصة بمقادير ميزانيات الاستثمار المتعلقة بالسنوات الماضية.

ومرة أخرى، أشار السادة الأعضاء إلى أن طموحات جامعة محمد الخامس - أكادال في الاستجابة لمتطلبات الإصلاح الجامعي، وتحملها للقسط الأوفر للثقل الناتج عنه، يصطدم بواقع عدم تخصيص دعم مالي لمواكبته.

وأعرب مجموعة من المتدخلين عن أملهم في أن تراعي الميزانية المقبلة حاجيات وأقدمية المؤسسات وكذا خصوصياتها. وفي هذا الإطار، قدم السيد الرئيس جدولاً يوضح وضعية ميزانية الاستثمار حسب المشروع وحسب المؤسسة من 2003 إلى 2006.

وبخصوص تشكيلة مجلس التدبير، صدر عن مجلس الجامعة اقتراح يدعو إلى حضور جميع رؤساء المؤسسات في اجتماعات المجلس المذكور.

وفي ختام هذه المناقشات، تم اعتماد ميزانية الاستثمار بالشروط السالفة الذكر (أنظر اجتماع مجلس التدبير المذكور أعلاه) وذلك بموافقة 15 عضواً واعتراض 5 أعضاء وامتناع 5 أعضاء آخرين عن التصويت. كما تم الاتفاق على أن يقوم السيد الرئيس بتوجيه رسالة إلى السيد الوزير من أجل ألا يتم تسهيم الميزانية مستقبلاً.

ورفع الاجتماع في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الزوال على أن يتم استدعاء المجلس بعد شهر على أبعد تقدير لمتابعة مناقشة النقط المتبقية من جدول أعماله.

توقيع المقرر الثاني

ذ. كمال الكتاني

توقيع المقرر الأول

ذ. عزيز الطاهير

توقيع رئيس المجلس

ذ. حفيظ بوطالب جوطي